

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



Sayel Musaab Mohammed & Jasim Widad Mahdi. The Developmental Endowment and Its Role in Achieving Food Security: An Analytical Study in Iraq. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (4) Part (2):121-133.

The Developmental Endowment and Its Role in Achieving Food Security: An Analytical Study in Iraq

Musaab Mohammed Sayel ¹, Widad Mahdi Jasim ²

^{1,2} University of Kirkuk - College of Administration and Economics - Department of Economics, Kirkuk, Iraq

musaabmohammed@uokirkuk.edu.iq ¹

widadmahdi@uokirkuk.edu.iq ²

Abstract: This study aims to examine the role that the developmental endowment (al-waqf al-tanmuwī) can play in achieving food security in Iraq, particularly in light of the economic and social challenges the country faces due to increasing reliance on imports and the decline of local agricultural production. The research adopts a descriptive and analytical methodology supported by an applied component, using a questionnaire distributed to a sample of specialists and practitioners in the fields of endowment administration, agriculture, and economics, with the sample size exceeding 250 respondents.

The study addresses several key themes, including the management of endowment funds, their investment in developmental projects, endowment-related plans and strategies, as well as the main dimensions of food security—availability, accessibility, utilization, and stability.

The findings indicate that the developmental endowment has a moderate to high positive impact on certain dimensions of food security, particularly in enhancing availability and accessibility, while its influence is weaker with respect to utilization and stability. This reflects a need for further organization and strategic planning in endowment management. The study also shows that activating agricultural endowment investments and strengthening transparency in their administration can help reduce the import gap and promote greater food sustainability.

Accordingly, the study recommends adopting modern endowment models, such as waqf sukuk, and expanding partnerships between endowment institutions, government agencies, and civil society to support national food security.

Keywords: Developmental Waqf, Food Security, Sustainability, Waqf Investment, Economic Development, Waqf Sukuk.

الوقف التنموي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة تحليلية في العراق

م.م. مصعب محمد صايل ^١، م.م. وداد مهدي جاسم ^٢

^{١,٢} جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، كركوك، العراق

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي يمكن أن يؤديه الوقف التنموي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد نتيجة الاعتماد المتزايد على الاستيراد وتراجع الإنتاج الزراعي المحلي. اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي المدعوم بالجانب التطبيقي، من خلال استمارة استبانة وزعت على عينة من المختصين والعاملين في مجالات الأوقاف والزراعة والاقتصاد والتي تجاوزت حجم العينة (٢٥٠) استمارة. تناولت الدراسة عدة محاور رئيسية شملت إدارة أموال الوقف، استثمارها في مشاريع تنموية، والخطط والاستراتيجيات الوقفية، إضافة إلى عناصر الأمن الغذائي المتمثلة بالتوافر، وإمكانية الوصول، والاستخدام والاستقرار.

أظهرت النتائج أن للوقف التنموي أثرًا إيجابيًا متوسطًا إلى مرتفع في بعض أبعاد الأمن الغذائي، خاصة في تعزيز التوافر وإمكانية الوصول، في حين كان تأثيره أضعف في محور الاستخدام والاستقرار، ما يعكس الحاجة إلى مزيد من التنظيم والتخطيط الاستراتيجي في إدارة الأوقاف. كما بينت الدراسة أن تفعيل الاستثمارات الوقفية الزراعية، وتعزيز الشفافية في إدارتها، يمكن أن يساهم في تقليل فجوة الاستيراد وتحقيق استدامة غذائية أكبر. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة تبني نماذج وقرية حديثة مثل الصكوك الوقفية، وتوسيع نطاق الشراكة بين مؤسسات الأوقاف والجهات الحكومية والمجتمع المدني لدعم الأمن الغذائي الوطني.

الكلمات المفتاحية: الوقف التنموي، الأمن الغذائي، الاستدامة، الاستثمار الوقفي، التنمية الاقتصادية، الصكوك الوقفية.

Corresponding Author: E-mail: musaabmohammed@uokirkuk.edu.iq

المقدمة

يمثل الوقف أحد أعمدة الاقتصاد الإسلامي الذي لعب عبر التاريخ دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل التعليم والصحة والخدمات العامة، وتخفيف الأعباء عن الدولة. ومع تطور التحديات العالمية، ولاسيما في مجال الأمن الغذائي، بات من الضروري إعادة النظر في أموال الوقف وكيفية استثمارها بما يساهم في معالجة القضايا الاقتصادية المعاصرة. حيث يُعد العراق من البلدان التي تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بسبب الاعتماد المفرط على الاستيراد، وتراجع القطاع الزراعي، وضعف الاستثمار في الموارد المحلية. ومن هنا يبرز سؤال محوري: **(هل يمكن للوقف التنموي أن يساهم في تقليص فجوة الأمن الغذائي في العراق؟)** حيث إن تفعيل أموال الوقف في مشاريع زراعية وتنموية مستدامة قد يشكل رافدًا مهمًا لمعالجة هذه التحديات، ويجسد في الوقت ذاته مقاصد الشريعة الإسلامية القائمة على حفظ النفس والمال، وتحقيق الكفاية للمجتمع.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مشكلة البحث: على الرغم من امتلاك العراق موارد زراعية ومائية وبشرية كبيرة، إلا أنه ما زال يعاني من فجوة غذائية متزايدة، وتبعية واضحة للاستيراد الخارجي لتلبية الاحتياجات الأساسية. في المقابل، فإن أموال الوقف المتاحة غالبًا ما توجه إلى مجالات تقليدية (كالمساجد والخدمات الدينية) دون استثمار فعال في مشاريع إنتاجية، خصوصًا الزراعية منها. ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس: **ما دور الوقف التنموي في تعزيز الأمن الغذائي في العراق، وكيف يمكن تفعيل استثماراته بما يخدم التنمية الزراعية المستدامة؟**

ثانيًا: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال خوضه غمار الدراسة والتمعن في هذه الدراسة.

- توضيح الإطار النظري لمفهوم الوقف التنموي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.
- تحليل واقع الأمن الغذائي في العراق وأهم التحديات التي تواجهه.
- دراسة إمكانية استثمار أموال الوقف في مشاريع زراعية وإنتاجية.
- تقديم مقترحات عملية لتفعيل دور الوقف في دعم الأمن الغذائي.

ثالثاً: أهمية البحث: تبرز لنا أهمية البحث من خلال عدة محاور أولها محور الأهمية العلمية حيث يسعى البحث إلى رفق الأدبيات الاقتصادية بصورة عامة والاقتصاديات الإسلامية بصورة خاصة من خلال دراسة تجمع بين مفهوم الوقف وقضية الأمن الغذائي، وهو مجال ما زال بحاجة إلى دراسات معمقة. أما فيما يخص الأهمية العملية فقد تساهم في طرح حلولاً واقعية تسعى لتقليص الاعتماد على الاستيراد الغذائي من خلال استثمار أموال الوقف في مشاريع زراعية منتجة تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي والمجتمع وتساهم في تقليل البطالة، والمحور الثالث والآخر هو ما يتعلق بالأهمية المجتمعية حيث يساهم وبشكل كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الغذاء الكافي وبما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة التي تم وضعها من قبل الحكومة.

رابعاً: فرضيات البحث: تكمن فرضية البحث من خلال الفرضيات التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى H 1:** للوقف التنموي أثر إيجابي في تعزيز الأمن الغذائي في العراق.
- **الفرضية الفرعية الثانية H 2:** استثمار أموال الوقف في مشاريع زراعية يقلل من فجوة الاستيراد الغذائي.

● **الفرضية الفرعية الثالثة 3 H:** تفعيل الشراكة بين وزارة الأوقاف ووزارة الزراعة يرفع من كفاءة استثمار الأموال الوقفية في خدمة الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: مفهوم الوقف التنموي وأبعاده:

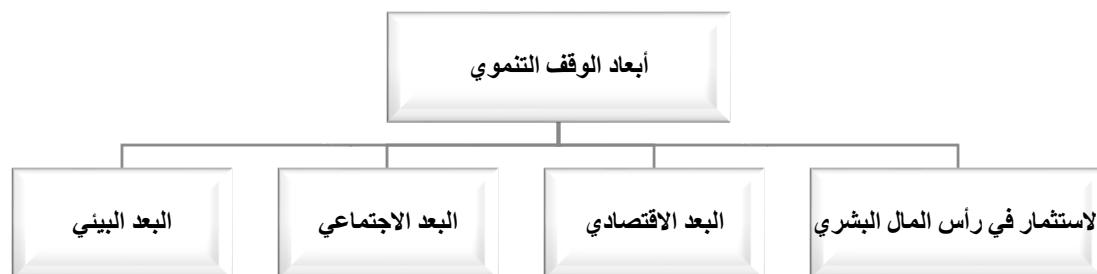
تعريف الوقف في الفكر الإسلامي: حيث يعرف الوقف في اللغة بأنه الحبس والمنع، وفي الاصطلاح الشرعي: حبس المال القابل للارتفاع مع بقاء عينه وتسبيل منفعته في وجوه الخير. وقد ارتبط الوقف تاريخياً بتحقيق التكافل الاجتماعي، حيث كان أداة فاعلة في تمويل المدارس والمستشفيات ورعاية الفقراء. كما و يعرف أيضاً على أنه حبس عين المال والتصدق بمنفعته على وجه من وجوه الخير، بحيث يبقى الأصل ثابتاً لا يجوز بيعه أو هبته أو توريثه، وتُصرف عوائده ونفعه على أوجه محددة في المجتمع مثل التعليم والصحة ورعاية الأيتام، ويُعد من الصدقات الجارية التي يستمر أجرها للمتوفى ما دامت عين الوقف قائمة. (Abd Jalil: 2023: 45-65)

حيث يساهم الوقف في النهوض بالمجتمع وتلبية احتياجاته، خاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة، من خلال إنشاء مؤسسات خدمية وتعليمية واجتماعية. (Abdelhady: 2012: 29)

مفهوم الوقف التنموي: يعد مفهوم الوقف التنموي هو التطوير الحديث لفكرة الوقف التقليدي، بحيث يتم استثمار أصوله وأمواله في مشاريع إنتاجية تعود عوائدها إلى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدل الاقتصار على المصارف التقليدية كالإنفاق على المساجد أو الصدقات المباشرة. (Alam & Rosida: 2024) كما ويتميز الوقف التنموي بأنه وسيلة تمويل إسلامية مستدامة، كما و يساهم في تعزيز الاستقلال المالي للمؤسسات الخيرية. و يوجه الموارد إلى مشاريع ذات عائد اقتصادي واجتماعي. (علي: ٢٠١٩: ١٤٥-١٦٨)

حيث يعرف وفق هو الاقتصاد الإسلامي يعتمد على توظيف الأموال والأصول الموقوفة (حبس الأصل والتصدق بالمنفعة) بطرق مبنكرة ومستدامة لتلبية حاجات المجتمع المتغيرة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة عبر تنويع مجالات الاستثمار وتطوير المشاريع التي تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية، مع التركيز على رعاية الفئات المحتاجة وتنمية رأس المال البشري وتحسين البنية التحتية وتوفير الموارد الأساسية. (Khan, F., & Khizar: 2020: 88)

أبعاد الوقف التنموي: اما ابعاد الوقف التنموي يمكن ان نعرضها من خلال الشكل التالي:



شكل (١). أبعاد الوقف التنموي

المصدر: من أعداد الباحث ٢٠٢٥.

نلاحظ من الشكل اعلاه ان ابعاد الوقف التنموي يمكن ان تساهم من خلال الوقف على التعليم والصحة لتوفير أيدي عاملة مؤهلة ومدرية، وتأمين الرعاية الصحية للأفراد، مما يساهم في زيادة كفاءة المجتمع وإنتاجيته، كما و تساعد من خلال استثمار أموال الوقف في مشاريع تجارية وعقارية لزيادة الإنتاج، وخلق فرص عمل، وتداول المال بين الأفراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، حيث يقوم الوقف بدور احتضاني للفئات الضعيفة في المجتمع كالأيتام والفقراء والأرامل، ويساهم في بناء البنية التحتية كالمدارس والمستشفيات والمساجد، كما و يُستخدم الوقف البيني لدعم المشاريع التي تحافظ على البيئة وتلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وفقاً لتعريف التنمية المستدامة. (Yunita: 2020: 63)

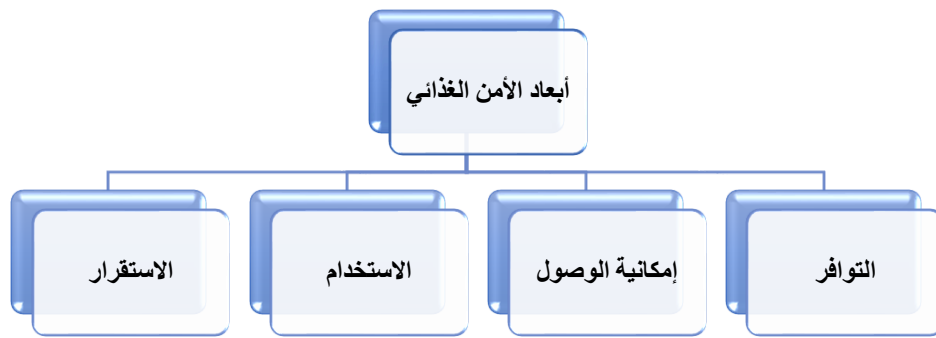
ثانياً: الأمن الغذائي وأبعاده في العراق

تعريف الأمن الغذائي: يمكن ان يعرف الأمن الغذائي وفق منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأنه هو مدى توفر الغذاء الكافي والمأمون والمغذي لجميع الأفراد في جميع الأوقات لإشباع احتياجاتهم الغذائية وتمكينهم من عيش حياة صحية نشطة. (Tulaibawi: 2024:130) كما و يعتبر هو حالة تتوفر فيها لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لضمان حياة صحية ونشطة. يشمل الأمن الغذائي أربعة أبعاد رئيسية: التوافر (الموارد الغذائية المتاحة)، إمكانية الوصول (القدرة على الحصول على الغذاء)، الاستخدام (الاستفادة من الغذاء وتنوعه)، والاستقرار (ضمان الوصول المستمر للغذاء). (Zahri et al: 2024:420) كما و يختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها

في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أثر انسجاماً مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية. (Al-Shammari & Karim: 2022: 215)

كما و يقصد بالأمن الغذائي ضمان وفرة المواد الغذائية على نحو دائم ومستمر لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوياتهم المعيشية وتطور مفهوم الأمن الغذائي وأصبح مفهوماً معقداً ومتشعباً لشموله على أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولهذا يعد أحد أهم مسؤوليات الدولة الحضرية الحديثة. (Ishak et al: 2024)

أبعاد الأمن الغذائي : يمكن ان نضع في الاعتبار الابعاد التالية و التي تعتبر ابعاد الامن الغذائي الرئيسية و التي تساهم في توفيرها واستقراره. (Al Hashmi: 2022: 340)



شكل (٢): أبعاد الامن الغذائي

المصدر: من أعداد الباحث ٢٠٢٥.

يساعد الامن الغذائي في إنتاج الغذاء محلياً أو استيراده بكميات كافية من خلال قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء مادياً واقتصادياً كما و ان الاستهلاك الغذائي السليم بما يحقق التغذية الكافية، و ان استمرارية توافر الغذاء وعدم تعرضه لاضطرابات.
واقع الأمن الغذائي في العراق: يمثل الأمن الغذائي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العراق في ظل التغيرات المناخية حيث صنفت الأمم المتحدة العراق واحد من خمسة دول الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية، إذ تعاني الحكومة من مشكلات في توفير الغذاء الكافي للشعب بسبب التحديات الزراعية وانخفاض الإنتاجية بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتبخر وتخلف مشاريع البزل وسوء استخدام المياه، مما يجعل الأمن الغذائي قضية ملحة تحتاج إلى استراتيجيات وحلول فعالة والذي تبين لنا من خلال. (منصور & حسين: ٢٠١٧: ٩٧-١٢٠)

- يعتمد العراق بشكل متزايد على الاستيراد لتلبية احتياجاته الغذائية، خاصة في الحبوب والزيوت.
- يواجه القطاع الزراعي تحديات مثل شح المياه، تراجع البنى التحتية الزراعية، والاعتماد الكبير على الواردات.
- هذا الوضع يعزز الحاجة إلى حلول بديلة، من أبرزها استثمار أموال الوقف في مشاريع إنتاج زراعي لتحقيق الاكتفاء النسبي.

ثالثاً: الربط بين الوقف التنموي والأمن الغذائي: يمكن للوقف التنموي أن يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتمويل المشاريع الزراعية وذلك من خلال: (Yasin et al: 2023: 94-112)

- تمويل المشاريع الزراعية استصلاح الأراضي، من خلال إنشاء مشاريع للري الحديث.
 - إنشاء صناديق وفاقية لدعم المزارعين وتزويدهم بالتقنيات الحديثة.
 - إقامة شراكات وفاقية مع القطاع الخاص لتمويل الصناعات الغذائية.
 - دعم البحث العلمي الزراعي لتطوير أساليب إنتاج مستدامة.
- كما وان اليات الربط بين الوقف التنموي والامن الغذائي تتضح لنا من خلال التالي:
- **وفقات زراعية متخصصة:** وذلك عن طريق إنشاء أوقاف تنموية مخصصة تساهم في دعم القطاع الزراعي، حيث يتم تخصيص هذه الأموال والوفقات لتمويل الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وحماية المجتمع، مثل توفير البذور عالية الجودة والمعدات الزراعية الحديثة للمزارعين، ودعم مشاريع الري والزراعة المستدامة. (Mohammed & Othman: 2021: 38)
 - **دعم الإنتاج الغذائي المستدام:** يساهم الوقف في تمويل مشاريع إنتاج الغذاء على المدى الطويل، مثل إنشاء مزارع مستدامة، وتطوير تقنيات زراعية حديثة، وتدريب المزارعين على أفضل الممارسات الزراعية، مما يضمن استمرارية الإمدادات الغذائية.
 - **تعزيز الوصول إلى الغذاء:** من خلال تمويل مشاريع تنموية في المجتمعات، مما قد يساهم الوقف في تعزيز القدرة الشرائية للسكان وتمكينهم من الوصول إلى الغذاء بشكل دائم ومستقر، وهو أحد أركان الأمن الغذائي الأساسية.
 - **تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** يعتبر تحقيق الأمن الغذائي أحد أهداف التنمية المستدامة، ويمكن للوقف التنموي أن يلعب دوراً محورياً في دعم هذه الأهداف عبر المساهمة في القضاء على الفقر، وضمان توفير الغذاء الكافي والمغذي، وتطوير النظم الزراعية المستدامة. (Khan & Jareen:2015: 190)

● دعم الفئات الأكثر احتياجاً: تستهدف الوقفات التنموية غالباً الفئات الأكثر ضعفاً مثل الأيتام والنساء المعيلات، وتوفير الغذاء لهم يعد جزءاً أساسياً من منظومة الوقف التي تسعى لضمان توفير الاحتياجات الأساسية للجميع.

رابعاً: الدراسات السابقة

جدول (١): عرض للدراسات السابقة

ت	الباحثون	سنة الدراسة	مكان الدراسة	موضوع الدراسة	اهم النتائج
١	الكبيسي	2018	العراق	مساهمة الوقف في تحقيق الأمن الغذائي في العراق	(٢٠١٨): تناولت دور الوقف في دعم التنمية المستدامة في ماليزيا، وأكدت على نجاح الصناديق الوقفية في تمويل المشاريع الزراعية.
٢	Cizacka	2019	بريطانيا	Islamic Economic Institutions and the Sustainable Development Goals: The Case of Waqf.	درست العلاقة بين الأوقاف والاستثمار الاجتماعي في الجامعات البريطانية، وأثبتت إمكانية توجيه الوقف إلى مشاريع إنتاجية.
٣	أحمد	2020	العراق	الأوقاف والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية.	ركزت على واقع الأمن الغذائي في العراق، وأشارت إلى أن السياسات الحكومية غير كافية لتحقيق الاكتفاء الذاتي دون مشاركة القطاع الأهلي.
٤	عبد الله	2021		أثر إدارة الوقف على تحسين مستويات المعيشة.	بحثت أثر الصكوك الوقفية في تمويل التنمية الاقتصادية وأوصت بتوسيع نطاق الاستثمار الوقفي في القطاع الزراعي.
٥	Sarea & Hanifa	2023	إندونيسيا	Integrating Waqf in National Food Security Strategies: Evidence from Selected Muslim Countries.	تناول دور الوقف الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في إندونيسيا، وأثبتت الدراسة أن الاستثمار الوقفي الزراعي ساهم في تحسين إنتاج الأرز محلياً.
٦	Alami & Mohammad	2024	إندونيسيا	Maqasid Al-Sharia Application on Food Security in Indonesia	توضح مبادرات مثل مفهوم بنك الطعام الإسلامي في إندونيسيا كيف يمكن تطبيق المبادئ الإسلامية بشكل فعال لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي من خلال آليات مثل الزكاة.
7	Rofiq	2025	إندونيسيا	Integration of Maqashid Shariah Values and SDGs in Food Management: A Qur'an-Based Conceptual Study.	يقدم هذا البحث إطاراً جديداً للنظم الغذائية المستدامة في إندونيسيا ويقدم انعكاسات عملية على برامج الغذاء القائمة على الزكاة وسياسات الزراعة المستدامة، لا سيما من خلال أصحاب المصلحة.

المصدر : من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

يتضح أن معظم الدراسات ركزت على التجارب الآسيوية (ماليزيا، إندونيسيا، تركيا)، بينما لم تحظ التجربة العراقية باهتمام كافٍ، خصوصاً في مجال ربط الوقف التنموي بالأمن الغذائي. ومن هنا تأتي أصالة هذا البحث الذي يسعى إلى تطبيق الفكرة على العراق وتحليل مدى إمكانية نجاحها.

المبحث الثالث: منهجية البحث وإجراءاته.

يتناول هذا الجانب عرض نتائج الدراسة التحليلية التي أجريت لقياس أثر و دور الوقف التنموي لضمان الامن الغذائي، وذلك من خلال تحليل بيانات الاستبانة التي وُزعت على عينة من الموظفين والمديرين والعاملين والمستفيدين من دوائر الاوقاف.

أولاً: منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من جهة، إذ يوضح المفاهيم النظرية للوقف التنموي والأمن الغذائي ويحلل الدراسات السابقة ذات العلاقة، وعلى المنهج الميداني التطبيقي من جهة أخرى، وذلك عبر استخدام أداة الاستبانة والمقابلات لجمع البيانات من مجتمع البحث.

مجتمع البحث وعينته حيث ان مجتمع البحث يتمثل في العاملين في الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة الزراعة، فضلاً عن خبراء الاقتصاد الاسلامي والزراعي وبعض المسؤولين ذات العلاقة بالوقف. اما فيما يخص عينة البحث فقد كانت عينة عشوائية تكونت من مديري الاقسام الوقفية وخبراء الاقتصاد الاسلامي والزراعي وعدد من المستفيدين من المشاريع المدعومة، حيث كانت عينة البحث اكثر من ٢٠٠ شخص و بعد استحصال النتائج وتصفية الاجابات كانت ١٨٠ اجابة مستوفية للمواصفات وذلك لغرض ضمان تمثيل كافي للتحليل الاحصائي وكان أسلوب التوزيع إلكترونياً و/أو ورقياً عبر منسقي الموارد البشرية في المؤسسات المستهدفة و بعض العاملين والمختصين والمؤثرين.

ثانياً: أداة البحث : تم تصميم استمارة الاستبانة و التي تكونت من قسمين رئيسيين بالاعتماد على بعض المراجع و المقابلات و المحاورات التي تم اجراءها مع بعض العاملين و المختصين في مجال الاوقاف و التنمية فضلاً عن خبراء في مجال الامن الغذائي حيث كان هنالك محور خاص للبيانات العامة للعينة التي شملتها الدراسة ، فضلاً عن وجود المحاور الاخرى حيث اختص القسم الاول بواقع الوقف التنموي في العراق و تكون من ثلاث محاور و لكل محور اربع فقرات كانت تتعلق بادارة اموال الاوقاف و

كيفية استثمارها في مشاريع تنمية فضلا عن الخطط والاستراتيجيات المتبعة. اما القسم الثاني فقد تعلق بالامن الغذائي و التحديات التي تواجهه من خلال اربع محاور و لكل محور ثلاث فقرات تتعلق بدور الوقف التنموي في تعزيز الامن الغذائي (أبعاده: التوافر، الوصول، الاستقرار، الاستخدام)، حيث تم الاعتماد في قياس نقاط الاستبانة كميزان تقديري على مقياس ليكرت و كما موضح في الجدول ادناه.

جدول (٢): مقياس ليكرت الخماسي

الاتجاه العام	المتوسط المرجح	الاستجابة	Likert scale
عدم الاتفاق بشدة	من 1.00 – 1.79	لا اتفق بشدة	١
عدم الاتفاق	من 1.80 – 2.59	لا اتفق	٢
المحايدة	من 2.60 – 3.39	محايد	٣
الاتفاق	من 3.40 – 4.19	اتفق	٤
الاتفاق بشدة	من 4.20 – 5.00	اتفق بشدة	٥

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الادبيات.

صدق وثبات أداة الاستبانة

صدق الأداة (Validity): تم التأكد من الصدق الظاهري من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال التخصص الاقتصاد الاسلامي و التنمية والإحصاء، وقد قدموا ملاحظات تم أخذها بعين الاعتبار لتعديل بعض العبارات وتحسين دقتها. كما و تم التأكد من صدق المحتوى من خلال توزيع الاستبانة على قسمين الاول يضم ثلاث محاور و القسم الثاني يضم أربعة محاور رئيسية ، حيث تغطي هذه المحاور جميع جوانب الظاهرة المدروسة بصورة منهجية.

ثبات الأداة (Reliability): تم قياس الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لكل محور على حدة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٣): معامل كرونباخ ألفا

ت	المحور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
1	إدارة أموال الوقف	4	٠,٨٤	عَالٍ
2	استثمار الوقف في مشاريع تنمية	4	٠,٨٠	عَالٍ
3	الخطط والاستراتيجيات الوقفية	4	٠,٨٦	عَالٍ
4	التوافر	3	٠,٨٨	عَالٍ
٥	إمكانية الوصول	3	81	عَالٍ
6	الاستخدام + الاستقرار	6	٠,٨٧	عَالٍ جداً
	الاجمالي الكلي	24		

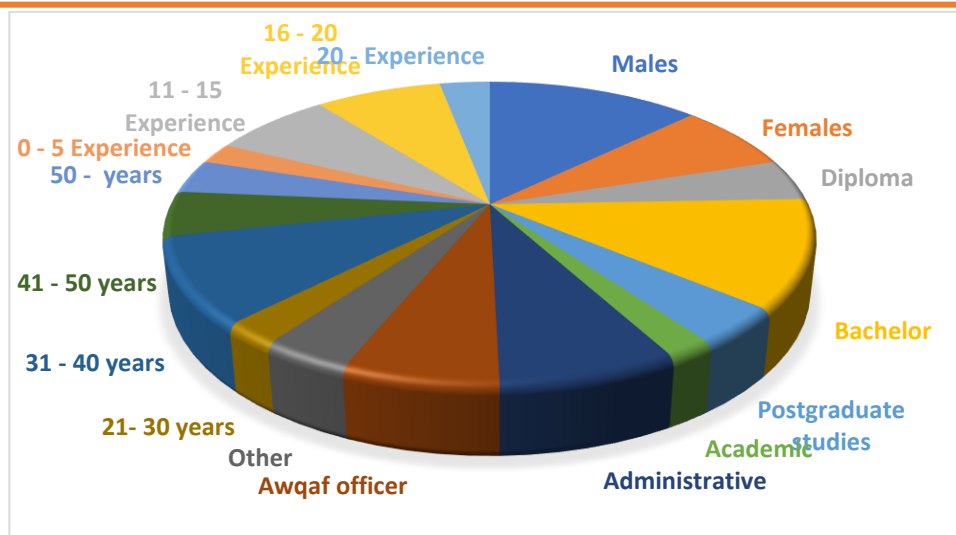
المصدر: من اعداد الباحثة ٢٠٢٥.

الاستنتاج: تبين لنا ان جميع المحاور تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة، مما يدل على أن الأداة موثوقة ومناسبة لأغراض التحليل العلمي.

الأساليب الإحصائية المعتمدة : حيث تم استخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الاستبانة، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، موزعة على النحو التالي: الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي: لتحديد درجة الموافقة على كل عبارة - الانحراف المعياري: لقياس تشتت إجابات العينة) النسب المئوية والتكرارات: لوصف خصائص العينة الديموغرافية. فضلاً عن اختبار الثبات (كرونباخ ألفا) لقياس مدى تجانس وثبات العبارات ضمن كل محور. و اختبار الارتباط (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المحاور ، ومعرفة العلاقات الطردية أو العكسية ذات الدلالة الإحصائية و أيضاً تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) لقياس مدى تأثير المتغيرات المستقلة (الوقف التنموي) على المتغيرات التابعة (الامن الغذائي) و تحليل التباين أو الفروق و الذي يمكن استخدام اختبار T .

التحليل و المناقشة:

العينة الديموغرافية: يعكس الشكل ادناه و الذي يبين لنا العينة الديموغرافية التي تم استهدافها في دراستنا هذه حيث أن أغلب المشاركين في العينة البالغ حجمها بحدود (٢٥٠) من الذكور بنسبة بلغت (٦٤٪)، حيث شملت العينة مجموعة من العاملين في مختلف المجالات شملت ١٠ ٪ من الاكاديميين و كانت النسبة الابرز للعاملين في المجال الاداري بلغت ٣٨٪ هي الاعلة و تليها ٣٦٪ من العاملين في مجال الاوقاف . كما و يظهر الشكل أن الشريحة الأكبر في الاستبانة من ناحية العمر تراوحت بين ٣١-٤٠ سنة بنسبة بلغت (٤٦٪)، وهي الفئة الأكثر تمثيلاً، تليها فئة ٤١-٥٠ سنة. أما من حيث الخبرة، فإن الغالبية تمتلك خبرة تتراوح بين ١١-٢٠ سنة (٧٤٪)، مما يشير إلى أن العينة مكوّنة في معظمها من أصحاب الخبرات المتوسطة إلى العالية، ما يعزز من موثوقية آرائهم في موضوع البحث.



الشكل (٣): العينة الديموغرافية

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

التحليل الوصفي و الاحصائي: القسم الأول: الوقف التنموي.

جدول (٤): الاوساط الحسابية لمحور إدارة أموال الوقف

ت	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	5%	11%	29%	33%	22%	3.6	0.80	متوسط مرتفع
2	5%	14%	33%	31%	17%	3.4	0.90	متوسط
3	7%	17%	31%	29%	16%	3.2	0.95	متوسط
4	4%	22%	31%	22%	11%	2.9	1.00	ضعيف
						3.28	المتوسط العام	
						0.92	الانحراف	

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

نلاحظ من الجدول اعلاه ان متوسط يميل إلى الإيجابية (٣,٢٨) حيث ان أغلب البنود تحظى بتأييد عام، ما يدل على اعتراف المستجيبين بوجود قدر من الكفاءة والضوابط. في المقابل، بند نشر التقارير المالية متدني (٢,٩) وبه أعلى تشتت ($SD = 1.00$) — أي أن هناك تفاوتاً واضحاً في الرأي ووجود شكوك أو ضعف في الشفافية الدورية. وان الانحرافات المتوسطة (≈ 0.9) تشير إلى وجود تباين معتدل في الآراء ليست إجماعاً كاملاً ولا تشتتاً شديداً.

حيث ان الإدارة والحوكمة المالية للوقف تبدو متاحة ولكن غير مؤسسة بشكل متين من خلال (قواعد ونشر تقارير غير كافيين). و هذا يعني أن الوقف يمكن أن يكون مورداً لكنه يحتاج إلى حوكمة أفضل قبل أن يُستخدم على نطاق واسع في مشاريع أمن غذائي.

جدول (٥): الاوساط الحسابية لمحور استثمار الوقف في مشاريع تنموية

ت	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	6%	11%	28%	36%	19%	3.5	0.82	متوسط
2	6%	8%	28%	33%	25%	3.7	0.78	متوسط مرتفع
3	6%	14%	33%	30%	17%	3.3	0.88	متوسط
4	6%	11%	25%	30%	28%	3.8	0.75	جيد
						35.75	المتوسط العام	
						0.81	الانحراف	

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

هذا المحور هو من أقوى المحاور حيث كانت المتوسطات مرتفعة نسبياً (٣,٨-٣,٣) وانحرافات أقل (≈ 0.8)، مما يدل على اتفاق أكبر بين المستجيبين حول جدوى استثمار الوقف في مشاريع إنتاجية خصوصاً الزراعية. نتائج هذا المحور تدعم الفرضية القائلة

بأن الوقف التنموي يمكن توجيهه لمشاريع فعلية تدعم الأمن الغذائي خصوصاً إذا كانت المشاريع مركزة على الزراعة المحلية وسلاسل القيمة.

جدول (٦): الاوساط الحسابية لمحور الخطط والاستراتيجيات الوقفية

ت	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	٪١١	٪١٧	٪٣١	٪٢٨	٪١٤	3.1	0.92	متوسط
2	٪٥	٪١١	٪٢٨	٪٣٣	٪٢٣	3.6	0.8	متوسط مرتفع
3	٪١١	٪١٣	٪٣١	٪٢٨	٪١٧	3.0	0.95	متوسط
4	٪٥	٪١١	٪٣٣	٪٣١	٪٢٠	3.4	0.88	متوسط
	المتوسط العام					٣,٢٨		
	الانحراف					٠,٨٩		

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

يوجد اعتراف بوجود أهداف طويلة المدى، لكن وجود خطط مكتوبة وتقييم دوري ضعيفان نسبياً وهذا يوحي بأن الرؤية موجودة شفهيّاً أو على مستوى مقترح، لكن التمكين المؤسسي لتنفيذ ومراجعة الخطط محدود. اما التثنتت عالٍ نسبياً في بند التقييم، مما يدل على تفاوت الخبرات/الممارسات بين المؤسسات أو عدم انتظام التقييم. وهذا يدل على وجود ضعف المؤسسية في التخطيط والإدارة الاستراتيجية يحد من قدرة الوقف على أن يؤثر بفعالية ومستدامة في الأمن الغذائي. للرؤية أن تتحول إلى نتائج يجب توثيق الخطط وربطها بمؤشرات أداء.

القسم الأول: الوقف التنموي.

جدول (٧): الاوساط الحسابية لمحور التوافر

ت	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	٪٥	٪١١	٪٣١	٪٣٣	٪٢٠	3.5	0.80	متوسط
2	٪٥	٪٨	٪٢٨	٪٣٦	٪٢٣	3.6	0.85	متوسط مرتفع
3	٪٨	٪١٤	٪٣٣	٪٣١	٪١٤	3.1	0.92	متوسط
	المتوسط العام					٣,٤		
	الانحراف					٠,٨٧		

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

المستجيبين يرون أن الوقف يملك قدرة على دعم الإنتاج المحلي، لكن الأثر على خفض الاعتماد على الاستيراد أقل وضوحاً وهذا يعني هذا أن المشاريع الوقفية أثبتت نجاحات محدودة على مستوى الإنتاج، ولكنها لم تتوسع بما يكفي لتغيير مستوى الاعتماد الكلي على الاستيراد. كما ان الانحرافات المتوسطة تشير إلى اتفاق نسبي لكن ليس شامل. وان الوقف يمكن أن يزيد التوافر المحلي بشرط توسيع نطاق المشاريع من التجريب إلى التوسع (scale-up)، واستهداف سلاسل القيمة الحساسة (حبوب، تخزين، مخدلات إنتاج).

جدول (٨): الاوساط الحسابية لمحور إمكانية الوصول

ت	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	٪٥	٪١٤	٪١٧	٪٣١	٪٣٣	3.3	0.89	متوسط
2	٪٦	٪١١	٪٣١	٪٣٣	٪١٩	3.4	0.91	متوسط
3	٪٣	٪٨	٪٢٨	٪٣٦	٪٢٥	3.7	0.78	متوسط مرتفع
	المتوسط العام					٣,٤٧		
	الانحراف					٠,٨٦		

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

هذا المحور من أبرز نقاط القوة النسبية، الدعم الموجه للفئات الفقيرة والمشروعات المجتمعية يحظى بتأييد قوي مما يعني أن الوقف يُستخدم بدرجة ما لأهداف توزيعية وتخفيف العبء عن الشرائح الضعيفة. كما ان المتوسط للأسعار يعني أن الطرف يرى وجود مساح لتحسين الأسعار لكن النتائج غير كافية بعد للوصول لأسعار معيشية دائمة. ويمكن الوقف يلعب دوراً وقائياً واجتماعياً في تحسين الوصول؛ هذا مفيد للاستقرار الغذائي المحلي والعدالة الاجتماعية.

جدول (٩): الأوساط الحسابية لمحوري الاستخدام + الاستقرار

ت	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التقدير
1	٪٧	٪١٤	٪٣٣	٪٣١	٪١٥	٣,٢	٠,٩٠	متوسط
2	٪٦	٪١١	٪٣١	٪٣٣	٪١٩	٣,٥	٠,٨٦	متوسط
3	٪٦	٪٨	٪٢٨	٪٣٦	٪٢٢	٣,٦	٠,٨٤	متوسط مرتفع
4	٪٧	٪١٧	٪٣٣	٪٢٨	٪١٥	٣,٠	٠,٩٥	متوسط
٥	٪١٤	٪٢٢	٪٣١	٪٢٢	٪١١	2.8	1.02	ضعيف
٦	٪٨	٪١٤	٪٣٣	٪٣١	٪١٤	3.1	0.93	متوسط
المتوسط العام						٣,٢		
الانحراف						٠,٩٢		

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

البنود المتعلقة بجودة الغذاء والتمويل المتوازن تحقق أداءً أفضل، ما يعني أن الوقف يساهم في تحسين جوانب الاستخدام والنوعية أكثر من كونه عنصر استقرار طارئ، كما ان البنود المتعلقة بالاستقرار في الأزمات ووجود مخزون استراتيجي في أدنى مستوياته وبأعلى تشتت، ما يدل على ضعف واضح في الاستعداد الطارئ والتخزين الاستراتيجي. حيث ان الوقف يساهم في تحسين الاستخدام (التغذية/ الجودة) لكنه غير منظم بدرجة كافية ليلعب دوراً قوياً في الاستقرار ضد الصدمات (أزمات أمنية، جفاف، تعطل سلاسل الإمداد).

اختبار الارتباط (Pearson): حيث ان الهدف منه هو معرفة العلاقة بين الوقف التنموي والامن الغذائي وكما موضح في الجدول ادناه:

جدول (١٠): معامل الارتباط

ت	العلاقة	قيمة (R)	الدالة	العلاقة
1	الوقف التنموي ↔ الامن الغذائي	٠,٦٢	دال احصائياً عند مستوى (٠,٠١)	علاقة طردية متوسطة

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

حيث نلاحظ انه كلما زادت ادارة واستخدام اموال الوقف بصورة صحيحة، كان مستوى الامن الغذائي مرتفع، كما موضح في الجدول اعلاه يوضح العلاقة الإحصائية بين القسمين من خلال:

- الارتباط (r): يقيس قوة العلاقة بين متغيرين.
- معامل التحديد (R^2): يوضح كم من التغير في أحد المتغيرات يمكن تفسيره من خلال الآخر.
- الدلالة الإحصائية (Sig.): إذا كانت أقل من ٠,٠٥ فهي علاقة حقيقية وليست عشوائية.
- الاستنتاج: ان مستوى استخدام اموال الوقف يمكن ان تؤثر بشكل مباشر وقوي على مستوى الامن الغذائي، كما وان له تأثير طردي واضح على الاداء الناتج.

تحليل معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's Correlation)

نظراً لطبيعة البيانات التي تم جمعها من خلال مقياس ليكرت الخماسي (وهو مقياس تدريجي ترتيبي Ordinal Scale)، فقد تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's Rank Correlation) إلى جانب معامل بيرسون، للتحقق من قوة واتجاه العلاقة الرتبية بين المتغير المستقل (الوقف التنموي) والمتغير التابع (الامن الغذائي).

حيث يعد هذا الإجراء ضرورياً لضمان دقة النتائج، خاصةً عندما تكون البيانات غير موزعة توزيعاً طبيعياً بالكامل أو تتضمن قيماً ترتيبية.

المعادلة الرياضية لمعامل سبيرمان حيث أن: (r_s) معامل ارتباط سبيرمان و (d_i^2) هي الفرق بين رتب كل زوج من القيم للمتغيرين X و Y، و (n) عدد المشاهدات (عدد الأفراد في العينة = ٢٥٠).

$$x = \frac{\sum d_i^2}{n(n^2 - 1)} - 1 = r_s \dots \dots \dots 2$$

التحليل الإحصائي لنتائج سبيرمان: تم إجراء اختبار سبيرمان باستخدام برنامج SPSS لقياس العلاقة بين (الوقف التنموي X المتغير المستقل و الأمن الغذائي Y المتغير التابع) وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (١١): نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان بين الوقف التنموي والأمن الغذائي

نوع العلاقة	قيمة (R ²)	مستوى الدلالة (Sig.)	التفسير
الوقف التنموي ↔ الأمن الغذائي	0.59	0.000 (≤ 0.01)	علاقة طردية متوسطة إلى قوية وذات دلالة إحصائية عالية

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

ولغرض التحقق من قوة العلاقة بين الوقف التنموي والأمن الغذائي بشكل أدق، تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان باعتباره ملائماً لطبيعة البيانات الرتبية المستندة إلى مقياس ليكرت الخماسي. وقد أظهرت نتائج التحليل أن قيمة ($R^2 = 0.59$, Sig. = 0.000) مما يشير إلى وجود علاقة طردية متوسطة القوة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١). تتفق هذه النتيجة مع ما تم الحصول عليه من معامل بيرسون ($R = 0.62$)، الأمر الذي يؤكد اتساق الاتجاه العام للعلاقة بين الوقف التنموي والأمن الغذائي، ويعزز صحة الفرضية الرئيسية القائلة بأن للوقف التنموي دوراً إيجابياً في تعزيز الأمن الغذائي في العراق.

تحليل الانحدار البسيط: وتم عن طريق الاختبار: حيث اعتبر ان المتغير المستقل الوقف التنموي في حين كان المتغير التابع هو الامن الغذائي والنتائج كما مبينة في الجدول ادناه والتي تم حسابها من خلال المعادلة التالية:

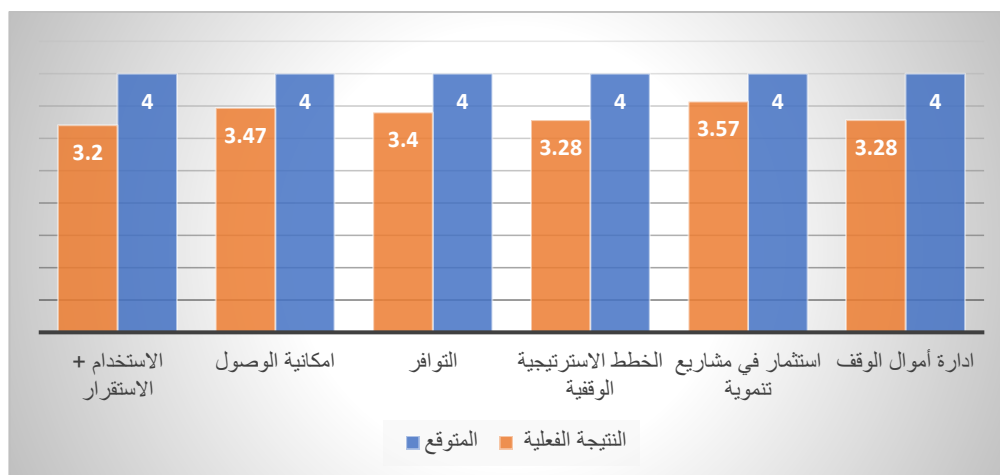
$$Y = \alpha + \beta X + \varepsilon \dots \dots \dots 1$$

جدول (١٢): نتائج الانحدار

العلاقة	معامل التحديد (R ²)	قيمة (F)	معامل الانحدار (β)
قيمة (R)	0.38	45.7	0.61

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

النتيجة: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية، حيث تفسر مستوى استخدام اموال الوقف حوالي ٣٨% من التحسين في مستوى الامن الغذائي. الشكل التالي يوضح المقارنة بين مستويات التأثير المتوقعة وفق الفرضيات التي تم صياغتها من قبل الباحث مع النتائج الفعلية التي تم استخلاصها عبر استمارة الاستبانة.



الشكل (٤): مقارنة بين مستويات التأثير المتوقعة وفق الفرضيات والنتائج الفعلية

المصدر: من اعداد الباحث ٢٠٢٥.

يبين الشكل (٤) مقارنة بين المستويات المتوقعة من الفرضيات والنتائج الفعلية المستخلصة من الاستبانة، فقد افترضت جميع الفرضيات أن مستوى تأثير الوقف في تحقيق الأمن الغذائي سيكون مرتفعاً (بمتوسط ٤,٠)، بينما أظهرت النتائج الفعلية مستويات متوسطة إلى متوسطة مرتفعة تراوحت بين (٣,٢٠ – ٣,٥٧). ويكشف ذلك عن فجوة بين التوقع النظري والواقع العملي، إذ برز محور الاستثمار وإمكانية الوصول كأعلى المحاور تأثيراً (٣,٥٧ و ٣,٤٧ على التوالي)، في حين جاء محور الاستخدام والاستقرار في المرتبة الأدنى (٣,٢٠). وتشير هذه النتائج إلى أن للوقف التنموي دوراً ملموساً في دعم الأمن الغذائي، إلا أن هذا الدور لا يزال دون مستوى الطموح الذي تنبأت به الفرضيات. ومن ثم، توصي النتائج بضرورة تطوير الخطط الوقفية، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد، وتحسين آليات الاستخدام والاستقرار لضمان فاعلية أكبر تحقق التقارب بين المستوى المتوقع والنتائج الفعلية.

مناقشة النتائج وربطها بالفرضيات: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الوقف التنموي في تعزيز الأمن الغذائي في العراق، وذلك عبر اختبار مجموعة من الفرضيات باستخدام أدوات التحليل الإحصائي (المتوسطات الحسابية، معاملات الارتباط، ونماذج الانحدار). أظهرت النتائج أن العلاقة بين الوقف التنموي ومؤشرات الأمن الغذائي إيجابية وذات دلالة إحصائية، وهو ما يؤكد

صحة الفرضية الرئيسية ويبرز أهمية الوقف كأداة تنموية داعمة، مع الإقرار بوجود جوانب قصور تحتاج إلى تطوير مؤسسي وتشريعي لتفعيل هذا الدور على نطاق أوسع.

أولاً: الفرضية الرئيسية (H1) التي تنص على أن للوقف التنموي أثراً إيجابياً في تعزيز الأمن الغذائي في العراق، فقد دعمتها النتائج بشكل واضح. إذ أظهر معامل الارتباط ($r = 0.62$, $p < 0.01$) أن العلاقة بين الوقف التنموي والأمن الغذائي قوية وموجبة، كما بين نموذج الانحدار أن الزيادة في مؤشر الوقف التنموي تفسّر ما نسبته ٣٨٪ من التغيرات في مؤشر الأمن الغذائي ($R^2 = 0.38$). وهذا يؤكد أن الوقف يساهم في تحسين القدرة على تلبية الحاجات الغذائية، لا سيما عبر تمويل المشاريع الزراعية التنموية ودعم الفئات الأكثر هشاشة. غير أن النسبة المتبقية (٦٢٪) تعكس وجود عوامل مؤثرة أخرى، مثل السياسات الزراعية الحكومية، والظروف المناخية، والبنية التحتية، مما يعني أن الوقف هو عامل مساعد لكنه ليس كافياً بمفرده لتحقيق أمن غذائي شامل.

ثانياً: الفرضية الثانية (H2) التي تفترض أن استثمار أموال الوقف في المشاريع الزراعية يقلل من فجوة الاستيراد الغذائي، جاءت نتائجها مدعومة جزئياً. فقد أظهرت التحليلات أن المستجيبين يرون في الوقف أداة قادرة على دعم الإنتاج المحلي (متوسطات ٣,٥-٣,٦)، غير أن بند تقليل الاعتماد على الاستيراد سجل متوسطاً منخفضاً (٣,١)، مما يعكس شكوكاً في قدرة الوقف الحالي على خفض الواردات الغذائية بشكل مباشر. هذا التباين يمكن تفسيره بواقع أن المشاريع الوقفية الزراعية في العراق لا تزال محدودة النطاق ولا ترقى إلى مستوى التأثير الكلي في الموازين التجارية. كما أن غياب التكامل مع السياسات الحكومية وضعف البنى التسويقية والتخزينية يحدّ من قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة.

ثالثاً: الفرضية الثالثة (H3) المتعلقة بأثر الشراكة بين وزارة الأوقاف ووزارة الزراعة في تعزيز فاعلية الوقف التنموي، فقد حظيت بقبول مدعوم بالبيانات. حيث أظهر محور "إمكانية الوصول" و"الاستثمار في المشاريع التنموية" متوسطات مرتفعة (٣,٤٧ و ٣,٥٨ على التوالي)، كما أظهرت النتائج أن نحو ٦٥٪ من أفراد العينة ينظرون إيجابياً إلى جدوى الشراكات المؤسسية في هذا المجال. ويدل ذلك على إدراك واسع بأن التعاون بين الأوقاف والجهات الحكومية الزراعية يتيح للوقف الوصول إلى شبكات التوزيع والبنى التحتية الرسمية، مما يعزز فاعليته التنموية. ومع ذلك، كشفت البيانات أيضاً عن ضعف واضح في محور الخطط والاستراتيجيات (٣,٢٨) ومحور الشفافية ونشر التقارير (٢,٩)، وهو ما يعني أن الشراكات القائمة لا تزال تعاني من قصور مؤسسي يحد من كفاءتها. وعليه، يمكن القول إن الفرضية الثالثة مقبولة، لكنها مشروطة بضرورة تفعيل الشراكات عبر آليات مؤسسية أكثر وضوحاً وشفافية.

رابعاً: التحليل المقارن بين المحاور بين أن محور الاستثمار الوقفي حظي بأعلى تقييم (٣,٥٨)، مما يعكس اقتناع المستجيبين بقدرة الوقف على تمويل مشاريع منتجة. في المقابل، جاء محور الاستخدام والاستقرار في المرتبة الأدنى (٣,٢٠)، وهو ما يدل على أن دور الوقف في ضمان استقرار الأمن الغذائي ما يزال ضعيفاً، خاصة في ما يتعلق بتأمين مخزونات استراتيجية أو مواجهة الأزمات الطارئة. كما أن متوسطات محور إدارة الأموال (٣,٢٨) والخطط والاستراتيجيات (٣,٢٨) تعكس قصوراً في الحوكمة والإدارة، مما يحد من استدامة الدور الوقفي. وهذا التباين بين قوة الاستثمار وضعف الاستقرار يعكس حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة إدارة الأوقاف وتوسيع مجال التخطيط الاستراتيجي ليشمل إدارة المخاطر والأزمات الغذائية.

خامساً: القيود المنهجية للبحث ينبغي الإشارة إلى أن النتائج اعتمدت على استبانة إدراكية (perceptual survey)، أي أنها تعكس تصورات المستجيبين أكثر مما تعكس قياسات كمية مباشرة للأثر. كما أن حجم العينة (١٨٠ فرداً) رغم كفايته للتحليل الإحصائي يبقى محدوداً مقارنة بحجم المجتمع، فضلاً عن غياب المتغيرات الضابطة في نماذج الانحدار، مما يقلل من القدرة التفسيرية للنتائج. لذلك، فإن قوة الاستنتاجات تظل مشروطة بهذه المحددات، وتستدعي أبحاثاً لاحقة ذات تصميم سببي أقوى (مثل بيانات السلاسل الزمنية أو الدراسات المقارنة قبل/بعد).

سادساً: الاستنتاج العام يمكن القول إن النتائج تدعم الفرضية الرئيسية والفرضية الثالثة بشكل واضح، وتدعم الفرضية الثانية جزئياً. فالوقف التنموي في العراق يمثل عاملاً مساعداً في تحقيق الأمن الغذائي عبر دعم الإنتاج المحلي وتحسين الوصول، لكنه لم يرق بعد إلى مستوى التأثير المباشر في تقليص فجوة الاستيراد أو ضمان الاستقرار الغذائي. ومن ثم فإن دوره يبقى تكميلياً يتطلب تكاملاً مع السياسات الحكومية والإصلاح المؤسسي للوقف ذاته.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

١. أثبتت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين الوقف التنموي والأمن الغذائي، حيث يساهم الوقف في تحسين بعض مؤشرات التوافر والوصول، لكنه لم يرتق بعد إلى مستوى التأثير الشامل في تقليص فجوة الاستيراد الغذائي.
٢. أظهرت نتائج الاستبانة أن المستجيبين يتقنون بقدرة الوقف على الاستثمار في مشاريع تنموية منتجة (متوسطات ٣,٥-٣,٧)، إلا أن محوري الاستخدام والاستقرار سجلوا مستويات أقل (٣,٠-٣,٢)، ما يعكس قصوراً في إدارة الموارد الوقفية لتحقيق استدامة غذائية طويلة الأمد.
٣. بيّنت الدراسة أن الشراكة بين الأوقاف والجهات الحكومية الزراعية تحظى بتأييد واسع، لكن ضعف التخطيط الاستراتيجي والشفافية في إدارة الأوقاف يشكلان عائقين رئيسيين أمام تفعيل هذه الشراكات.
٤. أوضحت النتائج أن الوقف في العراق ما يزال يفتقر إلى التنظيم المؤسسي مقارنة بتجارب ناجحة في دول مثل ماليزيا وإندونيسيا، حيث استطاع الوقف الزراعي أن يساهم مباشرة في رفع الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الجزئي.

٥. بينت الدراسة أن العوامل الخارجية مثل السياسات الحكومية، المناخ، والتقنيات الزراعية الحديثة تلعب دوراً أكبر في الأمن الغذائي، مما يعني أن الوقف يشكل عنصر دعم مكمل وليس بديلاً عن هذه العوامل.

التوصيات: تنبثق من هذه النتائج عدة توصيات عملية:

١. العمل على تحويل أراضي الوقف إلى أراضي منتجة عن طريق استخدام أساليب زراعية حديثة.
٢. دعم المشاريع الصغيرة للإنتاج وتفضيلها على الاستيراد.
٣. توسيع نطاق الاستثمار في الوقف الزراعي ليشمل مشاريع استراتيجية مثل المحاصيل الأساسية (الحنطة، الرز) ومشاريع الري والتخزين الغذائي.
٤. معالجة القيود المالية والتقنية التي تعترض الاستثمار من خلال إنشاء صندوق وقفي للأمن الغذائي يُخصص لدعم المشاريع الزراعية المستدامة وبناء مخزونات استراتيجية لمواجهة الأزمات.
٥. تفعيل الشراكات المؤسسية بين الأوقاف ووزارتي الزراعة والتجارة من خلال بروتوكولات تعاون واضحة تضمن التكامل في التمويل والتوزيع.
٦. الاستفادة من التجارب الدولية (ماليزيا، إندونيسيا) عبر نقل الخبرات في إدارة الأوقاف الزراعية وإدماج أدوات حديثة كالوقف النقدي والصكوك الوقفية.
٧. إجراء دراسات ميدانية لاحقة لقياس أثر المشاريع الوقفية المنفذة فعلياً على الإنتاج المحلي والواردات الغذائية، بما يعزز الدليل التجريبي ويسهم في تحسين السياسات.
٨. دعم المشاركة المجتمعية في الوقف من خلال تشجيع الأفراد ورجال الأعمال على المساهمة في أوقاف غذائية، مما يوسع قاعدة التمويل التنموي.

References

- 1- Abd Jalil, M. I. (2023). Empowering food security through waqf. Labuan e-Journal of Muamalat and Society (LJMS), 17(1), 45-67.
- 2- Abdelhady, H. (2012). Islamic finance as a mechanism for bolstering food security in the Middle East: food security waqf. Sustainable Dev. L. & Pol'y, 13, 29.
- 3- Abdullah, R. P. (2021). The impact of Waqf management on improving living standards. Journal of the University of Kufa for economic and Administrative Sciences, 13 (1), 55-80.
- 4- Ahmed, S. P. (2020). Awqaf and sustainable development: An Analytical Study, Journal of Islamic economics, 12(4), 77-99.
- 5- Al Hashmi, E. A. M. K. (2022). Waqf as a financing tool and its role in achieving SDGs and foreseeing the future. In Wealth Management and Investment in Islamic Settings: Opportunities and Challenges (pp. 333-355).
- 6- Alam, E. I. P., & Rosida, R. (2024). Strategy of Productive Waqf Utilization as a Medium for Food Security in Indonesia: An AHP Approach. Islamic Social Finance, 4(1).
- 7- Alami, F. N., & Mohammad, W. (2024). Maqasid Al-Sharia Application on Food Security in Indonesia. Seriat Ekonomisi, 1(3), 95-102.
- 8- Ali, H. M. (2019). The role of the endowment in supporting economic and social development. Journal of economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, 25 (3), 145-168.
- 9- Al-Kubaisi, M. C. (2018). The contribution of the endowment to achieving food security in Iraq, Journal of humanitarian and social studies, Mosul University, 44 (2), 211-230.
- 10- Al-Shammari, H., & Karim, R. (2022). The Contribution of Waqf to Socio-Economic Development in Iraq: Challenges and Opportunities. Middle East Economic Review, 15(3), 211-229.
- 11- Al-Tulaibawi, A., de Frutos Madrazo, P., & Martín-Cervantes, P. A. (2024). Waqf: An Advanced Approach to Combating Agricultural Land Fragmentation in Islamic Countries. World, 5(4), 1386-1403.
- 12- Cizakca, M. (2019). Islamic Economic Institutions and the Sustainable Development Goals: The Case of Waqf. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 10(4), 555-572.
- 13- Ishak, A. H., Mohamad, S. N. A., Ab Manan, S. K., Yahaya, M. H., Daud, W. N. W., & Sharif, D. (2025). The critical success factors of waqf land development for sustainable agriculture. Social Sciences & Humanities Open, 11, 101244.
- 14- Khan, F., & Khizar, A. (2020). The Role of Awqaf in Ensuring Food Security in Muslim Countries. International Journal of Islamic Economics and Finance Studies, 6(2), 85-102.
- 15- Khan, N. A., & Jareen, S. (2015). The Waqf and human security in Muslim majority countries: Traditions, modern practices, and challenges. In Human Security and Philanthropy: Islamic Perspectives and Muslim Majority Country Practices (pp. 183-204).
- 16- Mansour, N. And Hussein, F. (2017). The endowment and its role in financing sustainable development: a comparative experience. Arab Journal of endowment and Development, 9 (2), 99-124.
- 17- Mohammed, A., & Othman, A. (2021). Waqf and Agricultural Development: A Pathway to Food Security. Journal of Islamic Social Finance, 2(1), 33-49.
- 18- Rofiq, M. A. (2025). Integration of Maqashid Shariah Values and SDGs in Food Management: A Qur'an-Based Conceptual Study. Journal of Islamic Economics and Finance Studies, 6(1), 118-133.

- 19-Sarea, A., & Hanifa, M. (2023). Integrating Waqf in National Food Security Strategies: Evidence from Selected Muslim Countries. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance*, 9(1), 101–122.
- 20-Yasin, Y., Helmy, M. I., Ma'yuf, A., & Arwani, A. (2023). Waqf and sustainable development law: models of waqf institutions in the Kingdom of Saudi Arabia and Indonesia. *Ijtihad: Jurnal Wacana Hukum Islam Dan Kemanusiaan*, 23(1), 93-114.
- 21-Yunita, P. (2020). Cash waqf linked sukuk (CWLS) model: For Indonesia sustainable food security. *Al-Awqaf: Jurnal Wakaf dan Ekonomi Islam*, 13(1), 59-72.
- 22- Zahri, M. A., Moklis, N. A., Zahri, F. A., & Lestari, L. (2024). Resilient Food Security through ERM and Prophet Yusuf's Approach. *Jurnal Lemhannas RI*, 12(4), 417-434.

الملحق:

ت	السؤال	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة
القسم الاول : الوقف التنموي / إدارة أموال الوقف						
1	يتم استثمار أموال الوقف بكفاءة وشفافية.					
2	هناك نظام فعال للمحاسبة والرقابة المالية في الأوقاف.					
3	إدارة الوقف تستخدم أدوات مالية حديثة لزيادة العوائد.					
4	يتم نشر تقارير مالية دورية حول إدارة الأموال الوقفية.					
استثمار الوقف في مشاريع تنموية						
٥	يتم توجيه أموال الوقف إلى مشاريع إنتاجية متنوعة.					
٦	الأوقاف تساهم في دعم المشاريع الزراعية والغذائية.					
٧	المشاريع الوقفية تساهم في خلق فرص عمل جديدة.					
٨	الاستثمارات الوقفية تراعي احتياجات المجتمع المحلي.					
الخطط والاستراتيجيات الوقفية						
٩	توجد خطط استراتيجية مكتوبة لتطوير الأوقاف.					
١٠	الأوقاف تحدد أهدافاً طويلة الأمد مرتبطة بالتنمية المستدامة.					
١١	يتم تقييم وتحديث الخطط الوقفية بشكل دوري.					
١٢	الخطط الوقفية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.					
القسم الثاني الامن الغذائي / التوافر						
١٣	تساهم المشاريع الوقفية في زيادة إنتاج الغذاء محلياً.					
١٤	الوقف يشارك في دعم الإنتاج الزراعي الاستراتيجي (كالقمح والشعير).					
١٥	الاستثمارات الوقفية تساعد في تقليل الاعتماد على استيراد الغذاء.					
إمكانية الوصول						
١٦	الأوقاف تساهم في توفير الغذاء بأسعار مناسبة لذوي الدخل المحدود.					
١٧	يتم دعم المبادرات الوقفية لتسهيل وصول الغذاء للفئات الهشة.					
١٨	يتم توجيه أموال الوقف لدعم مشاريع تعزز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة.					
الاستخدام والاستقرار						
١٩	الأوقاف تدعم برامج التوعية بالتغذية السليمة.					
٢٠	يتم تمويل مبادرات غذائية متوازنة ضمن أنشطة وقفية.					
٢١	المشاريع الوقفية تساهم في تحسين نوعية الغذاء المتاح للمجتمع.					
٢٢	الأوقاف تساهم في استقرار إمدادات الغذاء في الأزمات.					
٢٣	يتم تخصيص جزء من الموارد الوقفية لإنشاء مخزون غذائي استراتيجي.					
٢٤	المبادرات الوقفية تدعم خطط الطوارئ الغذائية في العراق.					